البيان الختامي الصادر عن

المؤتمر الرابع

للحوار البرلماني العربي ـ الإفريقي

برازافيل –الكونغو 1 – 2/ مايو – أيار/ 1988

المؤتمر الرابع للحوار
البرلماني الإفريقي – العربي
برازافيل –الكونغو 1 – 2/ مايو – أيار/ 1988
البيان الختامي

بدعوة كريمة من المجلس الوطني الشعبي لجمهورية الكونغو الشعبية انعقد في برازافيل يوم 2 مايو/ أيار 1988 المؤتمر الرابع للحوار البرلماني الإفريقي – العربي الذي ساهم في أعماله ممثلون عن البرلمانات الإفريقية والعربية التالية الأعضاء في اتحاد البرلمانات الإفريقية والاتحاد البرلماني العربي: الجزائر، أنجولا، الكونغو، كوت ديفوار، مصر، الجابون، العراق، مالي، المغرب، رواندة، ساوتومي وبرنسيب، السنغال، الصومال، تونس، اليمن، زائير وزيمبابوي.

وفي الجلسة الافتتاحية التي عقدت بقصر المؤتمرات في العاصمة الكونغولية تحدث السيد/ جان جانجا زانزو، رئيس المجلس الوطني الشعبي للكونغو، الرئيس الحالي لاتحاد البرلمانات الإفريقية حيث رحب بالحاضرين وتمنى لهم مقاماً طيباً في برازافيل. ثم ندد سيادته بالقمع الذي يذهب ضحيته العديد من سكان الأراضي العربية المحتلة في فلسطين وبالاعتداء الأخير الذي شنّته القوات الصهيونية على تونس، كما أشار إلى الحرب الدائرة رحاها بين العراق وإيران.

ومن جهة أخرى أدان سيادته السياسات البغيضة التي تنتهجها جنوب أفريقيا ضد الغالبية السوداء، والاعتداءات التي تشنّها على دول خط المواجهة.

كما تحدث أثناء الجلسة الافتتاحية السيد/ إبراهيم العلج حيث نقل للمشاركين كلمة باسم السيد/ أحمد عصمان، الرئيس الحالي للحوار البرلماني الإفريقي – العربي ورئيس مجلس النواب المغربي، قال فيها إن المؤتمر الحالي للحوار البرلماني الإفريقي – العربي هو مواصلة للمسيرة التي بدأها هذا الحوار منذ مؤتمره الأول في تونس عام 1984، وأن هذا الحوار يعتبر تعبيراً صادقاً عن قناعة البرلمانيين الأفارقة والعرب بضرورة تعزيز وتوطيد العلاقات بين بلدانهم ورفعها إلى مستوى التحديات التي تواجهها.

وعلى أثر ذلك، انتخب المندوبون بالإجماع السيد/ جان جانجا زانزو رئيساً للمؤتمر.

كما استمع الحاضرون إلى كلمة الأستاذ/ رشيد صفر رئيس مجلس النواب التونسي، الرئيس الحالي للاتحاد البرلماني العربي التي ألقاها نيابة عنه السيد/ محمد بولبيار، عضو مجلس النواب التونسي الذي نقل إلى المؤتمرين تحيات الأستاذ/ رشيد صفر وتمنياته للمؤتمر بالنجاح في أعماله.

وقد استمع المشاركون إلى تقرير لجنة المتابعة الذي عرضه الدكتور أحمد مكي عضو اللجنة وعضو مجلس الشعب التأسيسي في الجمهورية العربية اليمنية ووافقوا على التقرير بالإجماع...

كما درس المشاركون في أعمال المؤتمر الرابع للحوار البرلماني الإفريقي العربي النقاط المدرجة في جدول أعماله والتي تدور حول:

1 – دور البرلمانيين الأفارقة والعرب في مواجهة الأوضاع المتأزمة في أفريقيا الجنوبية والشرق الأوسط ومنطقة الخليج.

2 – التعاون الإفريقي – العربي في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية.

وقد ناقش المجتمعون بنود جدول الأعمال بروح عالية من المسؤولية والرغبة الصادقة في تعزيز التعاون الإفريقي – العربي في مختلف الميادين والارتقاء به إلى مستوى التحديات التي تواجه الشعوب الإفريقية والعربية.

ففي الميدان السياسي استعرض البرلمانيون الأفارقة والعرب نضال شعوب جنوب أفريقيا ضد العنصرية والأبارتهيد ومن أجل استقلال ناميبيا... وهم يؤكدون مساندتهم التامة الشاملة وغير المشروطة لنضال شعب ناميبيا بقيادة ممثله الشرعي منظمة سوابو. ويطالبون بالتطبيق الفوري لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 435 لعام 1978 الذي ينص على حق شعب ناميبيا في الاستقلال وتقرير المصير.

ويعبّر المجتمعون عن إدانتهم الشديدة والصريحة لممارسات التمييز العنصري والأبارتهيد التي يقوم بها نظام بريتوريا العنصري، ويعبرون عن مساندتهم التامة لشعب جنوب أفريقيا في نضاله المشروع بقيادة المجلس الوطني الإفريقي في سبيل إلغاء العنصرية والأبارتهيد وإحقاق حكم الأغلبية في هذه المنطقة في أفريقيا.

ويدين المشاركون الاعتداءات المستمرة التي تقوم بها القوات المسلحة لجنوب أفريقيا ضد أنجولا التي تحتل جزءاً من أراضيها، كما يدينون أعمال زعزعة الاستقرار التي تقوم بها "يونيتا" و"رينامو" ضد أنجولا وموزمبيق.

ويندد المشاركون في المؤتمر بالأعمال الوحشية التي يرتكبها نظام جنوب أفريقيا العنصري ضد المناضلين الأفارقة ويشجبون الأحكام الصورية التي أصدرتها المحاكم العنصرية ضد المناضلين الأفارقة، ويدعون إلى تطبيق العقوبات الاقتصادية والسياسية الرادعة ضد نظام بريتوريا العنصري من قِبل جميع الدول في العالم.

كما يعلنون عن مساندتهم اللامحدودة لدول خط المواجهة الإفريقية التي تتعرض للاعتداء من جانب قوات نظام بريتوريا العنصري، ويطالبون بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 602 في شأن انسحاب القوات المسلحة لجنوب أفريقيا من أنجولا.

وحول الشرق الأوسط يؤكد البرلمانيون العرب والأفارقة:

أ – إن القضية الفلسطينية كانت وما زالت جوهر أزمة الشرق الأوسط. وإن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يستتب إلا على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، والاعتراف بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني وهي: حقه في العودة إلى وطنه، وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد: منظمة التحرير الفلسطينية.

ب – إن الطريق الأفضل لحل مشكلة الصراع العربي – الإسرائيلي هو عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحية للسلام حول الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة، وتشارك فيه، على قدم المساواة، جميع الأطراف المعنية بهذا الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، بالإضافة إلى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

ج – إن الانتفاضة البطولية التي يقوم بها الشعب العربي الفلسطيني هي رد طبيعي مشروع على الاحتلال الإسرائيلي والممارسات الإسرائيلية القائمة على مواصلة الاحتلال وإنكار الحقوق الوطنية، والاستيطان، وطرد المواطنين خارج بلادهم وعزل الأراضي المحتلة وتجويع أهلها. ويعلن المجتمعون عن إدانتهم الشديدة لهذه الممارسات ويحيون انتفاضة الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم نضال هذا الشعب بمختلف الوسائل وممارسة الضغط على إسرائيل للانصياع لإرادة المجتمع الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية.

ويعلن المجتمعون عن إدانتهم الشديدة لاغتيال القوات الصهيونية المناضل الفلسطيني خليل الوزير (أبو جهاد) ويعتبرون هذا العمل شكلاً من إرهاب الدولة، وتعدياً صارخاً على سيادة دولة مستقلة، ويؤكدون تضامنهم مع الجمهورية التونسية ضد الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

وبخصوص لبنان يعرب المشاركون في المؤتمر عن قلقهم من استمرار التوتر فيه، ويدعون إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان، وإلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 425، 508 و509. كما يحيون نضال المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، ويرحبون بالجهود التي تبذل، لإجراء مصالحة وطنية بين جميع الفرقاء بهدف إحلال السلام في ربوع لبنان وضمان استقلاله ووحدة أراضيه.

وفيما يتعلق بالحرب العراقية الإيرانية يعبر المجتمعون عن قلقهم البالغ في التصعيد الأخير في مجرى الحرب والانتقال إلى قصف المدن وزيادة الخسائر المادية والبشرية لدى الطرفين المتحاربين. ويدينون استمرار احتلال

إيران للأراضي العراقية، ويدعون إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 598 لعام 1987 الذي يشكل أساساً مقبولاً لوقف الحرب والبدء بعملية السلام. ويرحبون بقبول العراق لقرار مجلس الأمن وإعلان استعداده لتنفيذ كافة بنوده حسب تسلسل فقراته العاملة، ويدعون إيران إلى الاستجابة للجهود الدولية المبذولة لوقف الحرب وإعلان التزامها بقرار مجلس الأمن السابق الذكر.

وفي الميدان الاقتصادي، أشار المشاركون إلى الجوانب المختلفة للأزمة الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد العالمي منذ وقت ليس بالقصير، والتي تتمثل في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في مختلف دول العالم بشكل عام وتوقفه في غالبية الدول الإفريقية جنوب الصحراء بشكل خاص، وتواضع معدلات نمو التجارة العالمية، واستمرار تدهور أسعار السلع الأساسية والمواد الأولية وعدم استقرار النظام النقدي العالمي، وتفاقم العجز في موازين المعاملات الجارية وارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية ثم تضخم الديون الخارجية لهذه الدول.

إن هذه الأزمة تعني ببساطة عدم قدرة الدول الإفريقية والعربية على الوفاء باحتياجات شعوبها وتنفيذ الخطط التي وضعتها للإسراع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وارتفاع معدلات التضخم وتزايد البطالة، ثم عجز الكثير منها عن سداد الديون المستحقة وعدم قدرتها على الحصول على رؤوس أموال وطنية جديدة وفق شروط ميسرة... الخ.

ولمواجهة هذه الأوضاع الاقتصادية العالمية المتردية، أكد المشاركون على ضرورة توثيق التعاون في شتى صوره بين الدول الإفريقية والعربية وعلى ضرورة اتخاذ بعض الإجراءات والسياسات من أجل تطوير هذا التعاون فيما بينها، منها:

* العمل على زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية والإفريقية من خلال خفض التعريفات الجمركية وضمان معاملة تفضيلية لصادرات الدول الإفريقية والعربية، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق سوق اقتصادية مشتركة تجمع بين الجانبين على المدى الطويل.

* تكثيف التعاون بين الدول العربية والإفريقية في مجال البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتبادل العمال المهرة، إلى جانب مجال النقل والمواصلات.

* قيام الدول العربية والإفريقية ذات الفائض باستثمار جزء من فوائضها في مشروعات بالدول الأخرى يكون قد ثبت جدواها من الناحية الاقتصادية، وفي إنشاء مشروعات مشتركة وشركات متعددة الجنسيات تعمل على تنويع القاعدة التصديرية للجانبين وتحد من الاستنزاف الدولي للثروات العربية والإفريقية.

* تكثيف التعاون ين الجانبين العربي والإفريقي في مجال الديون الخارجية، وذلك من خلال تبادل المعلومات وتنسيق المواقف الخاصة بمفاوضات الديون وإعادة جدولتها، والاتفاق على موقف مشترك يتم بمقتضاه حذف جزء من الديون الحالية وإعادة جدولة الجزء الآخر وفق شروط ميسرة تمكن الدول المدينة من الوفاء بالتزاماتها والاستمرار في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

* ضرورة تأييد بعض المبادرات التي تقوم بها بعض البنوك الإقليمية من أجل تخفيف أعباء الديون على الدول الإفريقية والعربية.

* التعاون من أجل تطوير الاتفاقيات السلعية الدولية بحيث تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الإفريقية والعربية.

* ضرورة التعاون بين الدول العربية والإفريقية من أجل وضع إطار دولي جديد لنقل الموارد الأجنبية إليها على أسس جديدة ميسرة خلال السنوات القادمة.

***

واستناداً إلى النظام الأساس لمؤتمر الحوار البرلماني الإفريقي العربي وبغية تعميق التعاون بين البرلمانات العربية والإفريقية يؤكد المجتمعون:

1 – ضرورة تكثيف التعاون البرلماني الإفريقي – العربي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

2 – التنسيق عند طرح القضايا المشتركة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي أو في الاجتماعات البرلمانية الأخرى الدولية منها والإقليمية.

3 – تبادل الزيارات بين البرلمانات العربية والإفريقية من أجل مزيد من التشاور حول مختلف القضايا المشتركة.

4 – إنشاء لجان دائمة ومتخصصة في إطار كل من الاتحاد البرلماني العربي واتحاد البرلمانات الإفريقية وحتى في إطار كل برلمان عربي وأفريقي لدراسة القضايا المشتركة ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمرات الحوار البرلماني الإفريقي – العربي، والقيام بالمبادرات التي من شأنها تعميق هذا الحوار وزيادة فاعليته.

وأخيراً، يتعهد المشاركون ببذل كل ما في وسعهم على الصعيدين البرلماني والحكومي من أجل تنفيذ التوصيات الواردة في هذا البيان الختامي.

وتنفيذاً لنص المادة 16 من النظام الأساسي لمؤتمر الحوار البرلماني الإفريقي – العربي، تقرر تشكيل لجنة متابعة من البرلمانات الآتية:

* عن الجانب الإفريقي: مالي، الكونغو، زيمبابوي.

* عن الجانب العربي: العراق، المغرب، اليمن الشمالي.

وختاماً عبر المشاركون في المؤتمر عن شكرهم الجزيل وامتنانهم البالغ لفخامة الرئيس دينيس ساسو أنجيسو، رئيس اللجنة المركزية لحزب العمل الكونغولي، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وللشعب الكونغولي وللمجلس الوطني الشعبي ورئيسه السيد/ جان جانجا زانزو لاستضافتهم مؤتمر الحوار البرلماني الإفريقي – العربي الرابع وتقديم كافة التسهيلات لإنجاح أعماله.

كذلك أعرب المشاركون عن تقديرهم البالغ للجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانتان العامتان لكل من اتحاد البرلمانات الإفريقية والاتحاد البرلماني العربي في الإعداد الجيد لمختلف وثائق المؤتمر، الأمر الذي سهّل مداولات أعضاء المؤتمر ومناقشاتهم، ويعبّرون عن شكرهم لتلك الجهود.

كما يعبّر المشاركون كذلك عن تقديرهم للجهود التي بذلها الجهاز الإداري للمجلس الوطني الشعبي بالكونغو والمترجمون الذين ساهموا في إنجاح هذا المؤتمر.

صدر في برازافيل في 1988/5/2